



إحصائية شهر تموز وهو الأكثر دموية بين جميع أشهر الثورة السورية على الإطلاق حيث بلغت حصيلة الشهداء 3643 معروفين بالاسم والمكان والصورة:

بينهم 274 طفلا وهو أعلى شهر يسقط فيه أطفال طيلة الثورة السورية.  
بينهم 322 امرأة وهو أعلى شهر تقتل فيه نساء طيلة أشهر الثورة السورية.  
بينهم 81 شخصا تم تعذيبهم في سجون النظام السوري حتى ماتوا.  
بلغ معدل القتل اليومي 121 مواطنا وتميز شهر تموز أيضا بارتكاب 14 مجزرة أغلبهم في ريف دمشق.  
الملف المرفق يحتوي على كافة الأسماء التي تم توثيقها بشكل يومي ممنهج والتعرف على أصحابها ويحتوي أيضا على أماكن وصور فيديو الضحايا كما يظهر الرسم البياني توزيعهم حسب المحافظات السورية.  
كما يحتوي الرسم البياني على توزيع عدد الشهداء حسب أشهر الثورة السورية ويظهر أن شهر أيلول هو الأعلى على الإطلاق.  
وقد توزعت الضحايا حسب المحافظات حسب التالي :

ريف دمشق : 620

حلب : 535

حمص : 471

ادلب : 468

درعا : 362

دير الزور : 357

حماة : 354

دمشق : 351

اللاذقية : 43

الحسكة : 22

القنيطرة : 17

الرقعة :8

السويداء: 6

طرطوس : 1

جنسيات أخرى :19

ونحب أن نشير إلى أن هذا ماتمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من التوثيق والتدقيق عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير بذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم تتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها .

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام السوري والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان النظام السوري التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي وقتل العشرات بشكل يومي لا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعا كافة ردات الفعل التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وكافة النتائج المترتبة عليها .

نطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا، امتثالا لمسئوليتهم الأخلاقية والقانونية وتسريعالخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.

المصادر: